٢٠٧٦٥
آرشیو نسخه‌های خطی
کتابخانه تخصصی دارالحدیث

بسم الله الرحمن الرحيم

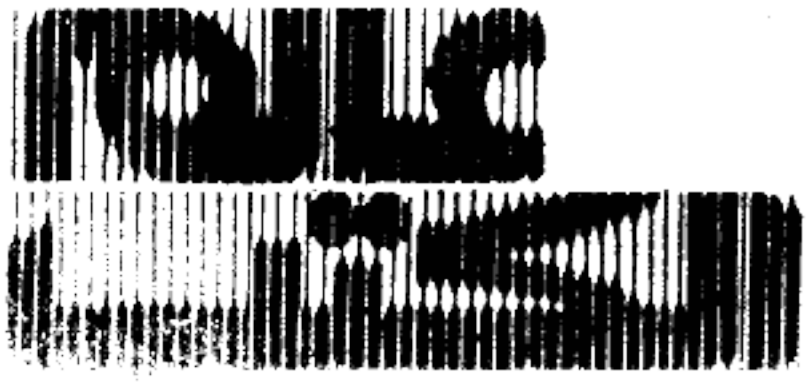

المشرف العام
عبد العزيز أحمد الرفاعي

رئيس التحرير
عبد الرحمن فيصل المعمر

مجلة فصلية متخصصة تهتم بالكتاب وقضاياه
الناشر: دار تقيف للنشر والتأليف - الرياض - المملكة العربية السعودية

المجلد العاشر | العدد [illegible] | ٣٧ | رجب ١٤٠٩هـ - فبراير ١٩٨٩م

# المحتويات

○ **الدراسات :**

الفهرست: دراسة تقويمية جديدة ..... محمد بن عبد الله الأطرم ..... ٢-١٢
التصحيح اللغوي وكتب «لحن العوام» ..... إبراهيم السامرائي ..... ١٣-١٦
من مصادر التراث العسكري ..... محمد علي بن حسين الحربري ١٧-٢٢

○ **البيليوجرافيات :**

مؤلفات ذخائر التراث العربي الإسلامي ـ القسم الأخير ..... علي حسين اليواب ..... ٢٣-٢٨

○ **الكشافات :**

كشاف مجلة «أبولو» ـ القسم الأول ..... أمين سليمان سيدو ..... ٢٩-٤٤

○ **رسائل جامعية :**

الخدمات المكتبية للمعوقين ..... هند بنت علي لبان ..... ٤٥-٤٦
أبو عبيدة والتفكير البلاغي في كتاب «مجاز القرآن» ..... لسميرة بسيوني ..... ٤٦-٤٧
ملاحقة النتاج الفكري في علوم الدين الإسلامي ..... لعطية المزيني ..... ٤٧-٤٩
إشارات مختصرة عن الرسائل الجديدة ..... ..... ٤٩-٥١

○ **المخطوطات :**

مخطوطات جامعة أدنبره ..... عادل عبد الله الشوع ..... ٥٢-٦٨

○ **أخبار ثقافية** ..... محمد خير رمضان يوسف .... ٦٩-٧٨

○ **المراجعات والنقد :**

تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ..... وليد محمد السراقبي ..... ٧٩-٨٣
الظل الممدود في الوقائع الحاصلة في عهد ملوك آل سعود ... يحيى عبد الله المعلمي ..... ٨٤-٩١
المسيحية وديانات العالم ـ القسم الرابع ..... السيد محمد الشاهد ..... ٩١-١٠٣
مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات لأحمد بدر ..... أحمد علي تمراز ..... ١٠٤-١١٣
نجد في الأمس القريب لعبد الرحمن السويداء ..... محمد بن سليمان السديس .... ١١٤-١٢٣
وتذكروا من الأندلس: الإبادة لأحمد رائف ..... يسري عبد الغني ..... ١٢٣-١٢٥

○ **الرسائل الثقافية :**

رسالة سورية الثقافية ..... محمد نور يوسف ..... ١٢٦-١٣٢

○ **كتب حديثة** ..... ..... ١٣٣-١٥٤

○ **مناقشات وتعقيبات :**

إضاءات على ثلاث مقالات في «عالم الكتب» ..... يوسف حسين بكار ..... ١٥٥-١٥٨

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

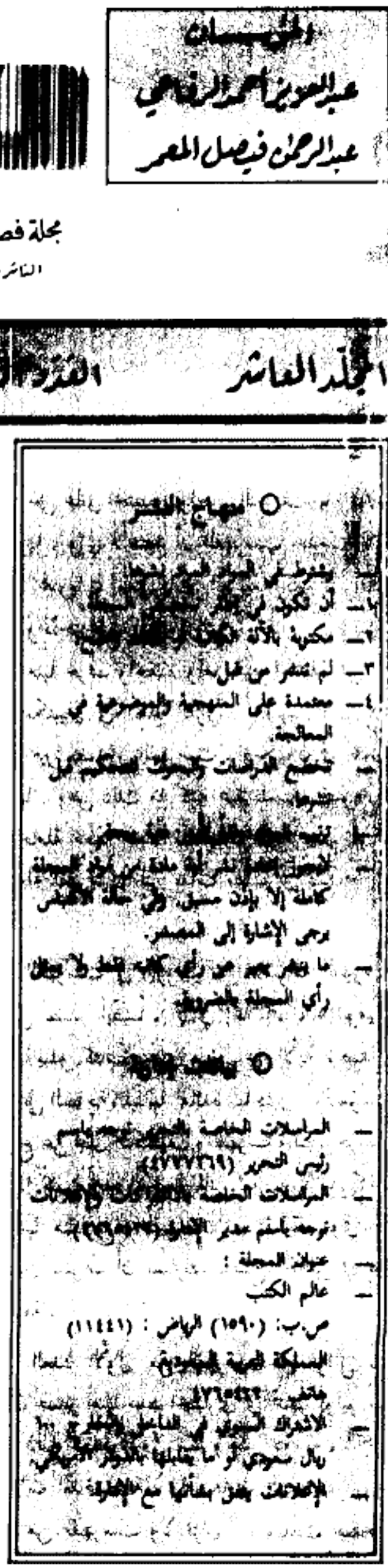

# التصحيح اللغوي وكتب «لحن العوام»

إبراهيم السامرائي
كلية الآداب - جامعة صنعاء

لقد تنبه أوائل اللغويين إلى لحن العامة ، فلم تخلُ معجمات العربية من الإشارة إلى ماعرض من هذا في كلام المعربين . ثم انصرف غير واحد إلى حصر هذه المواد التي نسبت إلى العوام ، وما عرض للغتهم من المولّد الجديد المعدول عن حقيقته فسمي «لحن العامة» .

وليست مادة «لحن العامة» إلا الخطأ الذي عرض لكلام الناس ، وهذا الخطأ في الأبنية واشتقاقها ، وصرف دلالة الكلمة إلى مدلول جديد غير الذي عرف في العربية الفصيحة . ثم الخطأ في تركيب الجملة وبنائها . ولانعدَم أن نجد شيئاً يدخل في هذا «اللحن» مما هو مولّد أخذ من كلام غير العرب وبقي محتفظاً بشيء من أصله في مبناه ومعناه . وجملة هذه الأشتات وغيرها تؤلف مادة «لحن العامة» . وعلى هذا كان «اللحن» هنا مصروفاً إلى الخطأ والعدول عن الصواب وليس شيئاً آخر يتصل بلغة العوام مفصّلة في أصواتها وبنائها ونحوها ومعجمها .

أقول هذا لأن «اللحن» قد ينصرف فيما ينصرف من دلالته إلى شيء مما ندعوه في عصرنا بـ «اللهجات» وهي «اللغات» في المصطلح القديم . وبسبب من ذلك كان شيء من هذه الكتب قد وسم بـ «التقويم» كتقويم اللسان والقلم فيما جاء في «أدب الكاتب» لابن قتيبة «وكتقويم اللسان» لابن الجوزي ، وقد وسم شيء آخر بـ «الإصلاح» فكان من ذلك «إصلاح المنطق» الذي انصرف إلى الأبنية فضبطها ابن السكيت في حدود واضحة ليشير أن هذا هو «الفصيح» وأن ما عداه معدول عن جهته . وكان شيء آخر قد وسم بـ «التصحيح»[2] ومنه «تصحيح الفصيح» لابن درستويه . وقد وسمت جمهرة من الكتب بـ «لحن العامة» أو «لحن العوام» ، وشيء آخر كثير طريقه إلى التصحيح ولكنه في عنوانات أخرى هي «التثقيف» ونحو ذلك .

وقد انصرف غير واحد من المعنيين بهذا الفن إلى ضبط «المصادر والمراجع» التي أخلصت لهذا العلم اللغوي . ولعل أوفى ما صنع من هذا ما وصل إليه كل من الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور عبد العزيز مطر .

ومن المفيد أن أقول : إن جمهرة هذه الكتب قد اشتملت على مادة متشابهة ، وهي في الأغلب الأعم في أي من هذه الكتب نفسها في الكتاب الآخر مع شيء من إيجاز حيناً أو زيادة شرح حيناً آخر . إنك تجد مثلاً في «درة الغواص» شيئاً مما ذكره المتقدمون كالخليل وسيبويه والكسائي مع شيء آخر ، كما تجد في كتب ابن درستويه وابن الجوزي وغيرهما شيئاً مما ذكره المتقدمون كابن قتيبة مثلاً . على أن المتأخرين الذين انصرفوا إلى هذا الفن قد أضافوا شيئاً مما جدّ في عصورهم من المولّد .

ولا بد أن نعرض لأقوال اللغويين المتقدمين فنقف على نظرتهم إلى ما يسمى خطأً أو لحناً ، وحقيقته من الناحية التأريخية لنحكم على ذلك . وسأرجيء حكمي ونظري في هذا الأمر بعد أن أكون قد بسطت بين يدي القارىء تلك الأقوال .

قال ابن جني[3] : «وأنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات :

**إن الحوادث بالمدينة قد أوجَعْنَني وقَرَعْنَ مَرْوَتَيَهْ**

فانتَهَره أبو عمرو ، فقال : مالنا ولهذا الشعر الرِّخْو ، إن هذه الهاء لم توجد في شيء من الكلام إلا أرخَتْه ، فقال له المديني[4] : قاتلك الله ما أجهلك لكلام العرب ! قال الله عزّ وجلّ — في كتابه : ﴿ **ما أغنَى عنّي ماليَهْ هَلَكَ عنّي سُلطانيَهْ**﴾[5] ، وقال : ﴿ **يا ليتني لم أُوتَ كِتابيَهْ ، ولم أدرِ ما حسابيَهْ** ﴾ ، فانكسر أبو عمرو انكساراً شديداً .

قال أبو هفّان : وأنشدَ هذا الشعر عبد الملك بن مروان ، فقال : أحسنتَ يا ابن قيس : لولا أنّك خنَّثتَ قافيته ، فقال : يا أمير المؤمنين ما عدوت قول الله — عزّ وجلّ — في كتابه : ﴿ **ما أغنَى عنّي ماليَهْ هَلَكَ عنّي سُلطانيَهْ**﴾ .

فقال له عبد الملك : أنت في هذه أشعر منك في شعرك » .

أقول : وكأني أفيد من هذا الخبر فائدة فأصِله بزماننا ، فأجدُني أمام علم بارز كبير المنزلة واسع العلم عُرف من بين ما عرف بتصحيح الأقوال التي شاعت في عربيتنا المعاصرة ، وأنا واثق أنه أفضل الذين تصدَّوا لهذا الباب . وأذكر أنه شارك في كتاب مدرسي مع أستاذين جليلين ، وكأن هذين قد تركا لأستاذنا الكبير أمر النظر في «الكتاب» الذي اضطلعا بتأليفه لطلبة المدارس الثانوية .

بدأ أستاذنا الكبير تغمّده الله برحمته في تصحيح مقدمة «الكتاب» فخطّ خطّاً تحت قول الأستاذين صاحبي «الكتاب» : وليتدَبَّر الطالب مادة «الكتاب» ، وكأنه ذهب إلى أن الفعل «تدَبَّر» من الخطأ . وقد عارضه الأستاذان بقوله تعالى : ﴿ **أفلا يتدبَّرون القرآن** ﴾[٦] ، فلما فوتح بذلك سلّم بالأمر وتبيّن له أن التسرّع بالتخطئة مظنّة خطأ .

أقول : إذا كان هذا قد جَرَى لعَلَم مشهور أجمع أهل الاختصاص على أنه خير من تصدّى للتصحيح ، فكيف نقول في المناكير المجاهيل الذين سلكوا هذا الدرب فراحوا يقمشون في هذا الباب يأخذون من هذا وذاك من غير نسبة الأقوال إلى أصحابها .

ثم أمضي في سرد ما وقفت عليه من الفوائد فأقول :

جاء في ترجمة عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ في «معجم الأدباء»[٧] :

« .... كنتُ مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله ابن حسن بن حسن بن علي بي أبي طالب ــ عليهم السلام ــ ، فسأل عن رجل من أصحابه فقدَه ، فقال لبعض من حضره : اذهب فسلْ عنه ، فرجع فقال : تركتُه يريد أن يموت ، قال : فضحك منه بعض[٨] القوم وقال : في الدنيا إنسان يريد أن يموت ؟

فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها وهي عربية ، إنّ «يريد» في معنى «يكاد» قال تعالى : ﴿ **جداراً يريد أن ينقضّ** ﴾[٩] ، أي يكاد ، قال ، فقال أبو عمرو : ولا نزال بخير ما كان فينا مثلك» .

أقول : ونحن مع أبي عمرو بن العلاء ثانيةً في مسألة ذهبت عليه ، وهو من هو ، فكيف نقول في أهل هذا العصر ؟

ومن هذا ما قرأته في «مغني اللبيب»[١٠] لابن هشام النحوي :

«قال أبو عثمان المازني : دخلت بغداد فألقيت عليَّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي فيُخطّئونني على مذاهبهم» .

ولا ينصرف بالضرورة هذا النص المتقدم إلى مسائل النحو ، فمن المقبول أن يدخل في «مذهبه» من وجوه القول مالا يتفق و «مذاهبهم» .

وقد جاء في «تقويم اللسان و تعليم البيان» لابن هشام اللخمي[١١] .

«من اتسعَ في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلحِّن أحداً . ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يُلحِّن أحداً .

وقال الخليل ــ رحمه الله ــ : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم .

وروى الفرّاء : أنّ الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب : ليس أحد يلحن إلّا القليل» .

ومن هذه الأخبار المفيدة التي وقفت عليها ما ورد في «طبقات النحويين واللغويين»[١٢] للزبيدي ، وهو :

«قال شُبيل بن عَزْرة الضُّبَعيّ : يا أبا عمرو ، سألتُ رُؤبتكم هذا عن اشتقاق اسمه ، فما عرفه . قال يونس : أنا غُلام رؤبة ، فما الروبة والروبة والروبة والروبة والرؤبة ، فلم يحِرْ جواباً وقام مُغضَباً . فأقبَل علي أبو عمرو وقال : هذا رجل شريف يقصد مجالسنا ويقضي حقوقنا ، وقد أسأتَ فيما واجَهْتَه به . فقلت : لم أملك نفسي عند ذكر رؤبة ، فقال له أبو عمرو : أوَ سُلِّطْتَ على تقويم الناس ؟» .

أقول : وقد بدا لي من جملة ما أوردته من أخبار أن اللغويين الأوائل قد أدركوا أن سلوك درب التصحيح مظنه خطأ ، ذلك أن سعة العربية تجعل أن الصواب مجال رحب ، وأن التسرع في التخطئة شيء ينفيه العلم .

إن الذين تشدّدوا من علماء العربية كالأصمعي مثلاً ابتعدوا عن نهج العربية وسماحها ، ألا ترى أنه عاب على ذي الرمة قوله واستعماله «زوجة» بدلاً من «زوج» :

**أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومةٍ**
**أراك لها بالبصرة اليوم ثاويا**[١٣]

وقد أبى الأصمعي «زوجة» بالتاء ، لأنه تشدّد وأبى ما خالف لغة التنزيل ، وهو قوله تعالى : ﴿ **أمسِكْ عليك زوجَك** ﴾[١٤] . وقوله تعالى : ﴿ **اسكن أنت وزوجُك الجنة** ﴾[١٥] . وليس ذو الرمة وحده في استعمال «زوجة» فقد ورد من قول الفرزدق نظير ذلك :

**وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي  كساع إلى أُسْدِ الشَّرَى يستيلُها**[١٦]

ولن تستطيع أن تنال فوائد خاصة من هذه الكتب ، وأعني بها ما يتصل بـ «لحن العوام» في بلدٍ ما أو بيئة خاصة في حقبة تاريخية معلومة . ذلك أن هذا الذي اشتملت عليه جمهرة هذه الكتب أشتات مجتمعات من عدة عصور ، فأنت لا تستطيع أن تفيد من

«مكي الصقلي» شيئاً يتصل بعربية صقلية ، ولا تستطيع أن تفيد كثيراً عن عربية الأندلس من «لحن العوام» للزبيدي ، و «تثقيف اللسان» لابن هشام السبتي . إن جمهرة هؤلاء قد جمعوا في كتبهم ما هو أندلسي أو صقلي أو إفريقي مع شيء كثير آخر من لغة المشارقة . ومن أجل ذلك نجد أن كتب الأندلسيين في «لحن العوام» تشتمل على قدر كبير من «لحن» المشارقة الذي ورد في «درة الغواص» مثلاً .

وأنت تجد هذا واضحاً في رسالة لطيفة لعلي بن بالي القسطنطيني المتوفى سنة ٩٢٢ هـ أسماها «خير الكلام في التقصي في أغلاط العوام»[١٧] . وصاحب الرسالة من العلماء العثمانيين المتأخرين ، وكم من أيادٍ لهؤلاء على العربية ، وقديماً أحبّ جمعٌ من الأعاجم العربية فغلبت عليه ، بل تعصبوا لها ، وكأنهم نسوا لغاتهم التي جُبلوا عليها . ولابن قتيبة والزمخشري كلام جميل في مدح العربية تضمّنته رسائل خاصة .

وإذا كان هذا دأب ابن بالي في «رسالته» في اعتماده على الحريري في «درة الغواص» ، والزمخشري في «الأساس» ، والصقلي في «تثقيف اللسان» ، وابن الساعاتي في «أماليه» ، والرضي في «شرح الكافية» ، وابن الجوزي في «تقويم اللسان» ، وابن جني في «شرح تصريف المازني» ، والزبيدي في «لحن العوام» ، والجوهري في «الصحاح» ، والفيروزابادي في «القاموس» ، وابن الجواليقي في «التكملة» ، والصفدي في «تصحيح التصحيف» وغيرهم ، فإن المتقدمين من هؤلاء قد اعتمدوا على أقوال اللغويين المتقدمين كالأصمعي والكسائي والخليل وأضرابهم . ومثل هذا صنع السابقون الذين كتبوا في «لحن العوام» ، فالحريري قد اعتمد في «درة الغواص» على أقوال الأصمعي ومعاصريه فأنكر ما أنكره أولئك المتقدمون :

لقد أنكر الأصمعي جمع «حاجة» على «حوائج» ، وكذلك فعل الحريري . ولم يرجع عن ذلك كما رجع الأصمعي الذي قال : «وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر»[١٨] .

وكأن الأصمعي كان قد ذهب إلى منع «حوائج» وعدّه خارجاً عن القياس لأن ما كان على مثل الحاجة كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر .

وكأنّ الأصمعي قد غضّ الطرف عن ورود «حوائج» في الحديث الشريف ، وفي أشعار نفر من الجاهليين والإسلاميين كالأعشى والشمّاخ والفرزدق وغيرهم .

وقد سلك الطريق نفسه ابن الجوزي في «تقويم اللسان» فقد اعتمد في كتابه على اللغويين المتقدمين كالفراء ، والأصمعي ، وأبي عبيد ، وأبي حاتم ، وابن السكيت ، وابن قتيبة ، وأبي هلال العسكري ، وغيرهم ، وكان أثر هؤلاء واضحاً في «كتابه» .

وقد أفاد من جملة أخرى من المصادر لم يشر إليها وهي :

١ ــ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة لأبي منصور «ابن الجواليقي» .

٢ ــ المعرّب لابن الجواليقي .

٣ ــ درّة الغواص للحريري .

٤ ــ شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري .

وهكذا درج أصحاب التصحيح على تتبع أقوال السابقين مع زيادة يسيرة مما جدَّ في العصور المتأخرة .

وهكذا بقي دأبهم ، فأنت تقف على هذا في «الطرة على شرح الغرة» للآلوسي الذي تعقب الخفاجي في شرحه «لدرة الغواص» .

وقد يكون مندرجاً في هذا المسعى ما أثر عن ابن كمال باشا من علماء الأتراك العثمانيين الذين أخلصوا للعربية .

وقد يكون من المفيد أن ندخل في عصرنا فنواجه إبراهيم اليازجي في «لغة الجرائد» ، الذي حشر طائفةً مما شاع في الصحف . غير أن ما ذكره مما يعسر وجوده في الصحف ، والدليل على ذلك أن من تعقبه باستقراء الصحف وغيرها كالأب انستاس ماري الكرملي قد أيّد هذا .

ومن هذا «تذكرة الكاتب» لأسعد خليل داغر .

والمجلّي في هذا الميدان الأستاذ مصطفى جواد ــ رحمه الله ــ الذي عرض في كتابه «قل ولا تقل» إلى طائفة كبيرة من أخطاء الكتاب مستدلاً عل الخطأ بصواب الفصحاء في نثرهم وشعرهم على امتداد العصور .

وقد استدرك عليه استدراكاً مفيداً الأستاذ صبحي البصام في كتابه «الاستدراك على «قلْ ولا تقلْ» .

# الهوامش

(١) تؤلف كتب «لحن العوام» طائفة كبيرة على امتداد العصور ، وهي باب من أبواب النشاط اللغوي .

(٢) وقد جدّ في عصرنا فعل جديد أخذ من «الصواب» فقالوا : «تصويب» بمعنى التصحيح . ولم يكن «التصويب» في استعمال المتقدمين إلا الحكم بالصواب كأن يقال : ذهب سيبويه إلى كذا فصوّبه المبرّد .... وكأن المعاصرين قلبوا هذه الدلالة إلى عكسها .

(٣) الخصائص ٢٩٣/٣

(٤) أقول : «المديني» هو المنسوب إلى «مدينة» الرسول ــ حرسها الله ، و «مدينة» على «فعيلة» ولم يقل ابن جني «مدني» كما ذهب أهل التصحيح في إطلاق قاعدتهم ، وقد تنبّه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» إلى قول أهل التصحيح فقيّده فقال مستدركا : إن الأمر للسماع ، ثم قال : وقد تحذف الياء في الأعلام المشهورة كقولنا : السور المدنية . فأين أهل التصحيح من هذه البسطة ؟

(٥) ٢٨ ، ٢٩ سورة الحاقة .

(٦) ٨٢ سورة النساء .

(٧) معجم الأدباء لياقوت ٦٠/١١ .

(٨) أقول : دلّت «بعض» على الواحد بدلالة الفعل «قال» في الجملة . ودلالة «بعض» على الواحد واردة ولكنها غير كثيرة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **ولو نزّلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين** ﴾ ١٩٨ سورة الشعراء .

استشهد بهذه الآية وبغيرها من النصوص الأستاذ مصطفى جواد ــ رحمه الله ــ وذهب إلى أن دلالة «بعض» على الواحد هي الصواب ، وأما الاستعمال الشائع في دلالتها على الجمع فخطأ . ذكر ذلك في كتابه «قل ولا تقل» . وقد استدرك عليه الأستاذ صبحي البصام الذي أتى بشواهد كثيرة انصرفت فيها «بعض» إلى الجمع ومنها قول علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ : « .... حتى يكون بعضكم أئمة لأهل الجهالة» نهج البلاغة ٢٥١/٢ .

(٩) ٧٧ سورة الكهف .

(١٠) مغني اللبيب (ط . دمشق) ص ١٢٤ ــ ١٢٥ .

(١١) **تقويم اللسان وتعليم البيان (مخطوط الأسكوريال رقم ٤٦ ورقة ٤)** .

ذكر ذلك محمد الحناش المغربي في رسالة لنيل الدكتوراه (الحلقة الثالثة بإشراف الأستاذ Pellat C. . باريس ــ السوربون . ص ١٩ .

(١٢) **طبقات النحويين واللغويين** (الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤) ص ٥٢ .

(١٣) ديوان ذي الرمة .

(١٤) ٣٧ سورة الأحزاب .

(١٥) ١٩ سورة الأعراف .

(١٦) ديوان الفرزدق .

(١٧) «خير الكلام في التقصي في أغلاط العوام» من منشورات دار الرسالة بيروت ، وقد اجتهد في تحقيقه وضبطه حاتم الضامن .

(١٨) اللسان (حوج) .

● ● ●